الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: **مالية ومحاسبة**
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
سعودي أيمن
علي عريوة يوسف

تحت عنوان:

مدى تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر

- واقع وآفاق-

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. طيبي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه وفضله وإحسانه

الشكر للوالدين الكريمين

نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف على المذكرة الدكتور "طيبي حمزة"

على قبوله الإشراف على هذا العمل راجين من المولى أن يجعل ذلك في

ميزان حسناته...

الشكر موصول كذلك لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

الشكر لكل من أسهم في هذا العمل.

أيمن.....يوسف

إهـــــــــــداء

الحمد لله، الحمد لله دائما وأبدا على جزيل العطاء وخير النعم

إلى الوالدين الكريمين برا وحبا

إلى الصاحب والرفيق ولصيق المسير على عريوة يوسف

إلى أستاذي المشرف ثناء وامتنانا وعرفانا

إلى أستاذتي الأجلاء الأكفاء من الابتدائي إلى الجامعة.

إهـــــــــــداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك "إذا رزقت بفرحة فابدأ بها مع أمك..

"إلى رفيقتي بطلتي ومعلمتي الأولى من كان دعاؤها ورضاها بوصلتي في المسير إليك والدتي

جميلتي إلى فخري ورفعة رأسي ومصنع الرجال.....

إلى عزي وعزوتي وسندي إلي من كان شقاؤه لسعادتي أبي أطال الله عمره

إلى زوجتي الغالية رفيقة دربي ونصفي الثاني ولن أتحدث عنها أكثر

أكتفي بالقول هي ترجمة سعادتي....

إلى أخي وأبي الروحي علي عريوة البغدادي إلي زوجة أخي أمي الثانية رحم الله روحها

الطاهرة وطيب الله ثراها....

إلى أخي الذي لم تلده أمي سندي وعزوتي في الحياة علي عريوة سمير

إلى أخي صديقي ورفيق الدرب سعودي أيمن

إلى شموع قلبي إخوتي الأعزاء وإلى جميع أفراد أسرتي كل باسمه أينما وجدو

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها...

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي...

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدفع الالكتروني	
تمهيد:	07
المبحث الأول: ماهية الدفع الإلكتروني	08
المطلب الأول: مفهوم الدفع الإلكتروني	08
المطلب الثاني: خصائص الدفع الإلكتروني	09
المطلب الثالث: أهمية الدفع الإلكتروني	10
المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني	11
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني	11
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	15
المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني	23
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: واقع وآفاق الدفع الإلكتروني في الجزائر	
تمهيد	27
المبحث الأول: الدفع الإلكتروني في الجزائر	28
المطلب الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية	28
المطلب الثاني: مشروع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر	32
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر	36

المبحث الثاني: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وسبل تحسينها	**40**
المطلب الأول: الأرضية القانونية للدفع الإلكتروني في الجزائر	**40**
المطلب الثاني: متطلبات الدفع الإلكتروني في الجزائر	**43**
المطلب الثالث: الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا	**49**
خلاصة الفصل الثاني	**56**
الخاتمة	**58**
قائمة المصادر والمراجع	**63**
الملخص	**68**

قائمة الجـــــداول
والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	مزايا وعيوب البطاقات البنكية	24
(02)	الموزع الآلي للأوراق	39
(03)	الشباك الآلي البنكي GAB	39
(04)	تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال 2016-2020	50
(05)	تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر 2016-2020	51
(06)	تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر نهائيات الدفع الإلكتروني جانفي –سبتمير 2020	51
(07)	تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر سبتمبر 2020 حسب القطاع	53

قائمة الأشكال

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية	18
(02)	آلية إصدار الشيك الإلكتروني وتحصيله	20

مقدمـــــــــة

تمهيد:

يشهد العالم تطورا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية وذلك نظرا للتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع المصرفي لغالبية دول العالم، وهذا في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، حيث يعتبر النظام المصرفي بمثابة الجهاز العصبي المسير للنظام الاقتصادي، هذه التغيرات الاقتصادية فرضت ضغوطات متزايدة على المصارف العالمية الكبرى، فقد وجد القطاع المصرفي نفسه يواجه تحديات كبيرة ألزمته على تبني أفكار وسبل جديدة تمكنه من استيعاب هذه التطورات ورفع التحديات بتقديم الجديد والأفضل وكذلك القيام بعصرنة جديدة لأنشطته لتتماشى مع المستجدات وتكون أكثر استجابة لعصر المعلوماتية.

لقد صاحب هذه المتغيرات والتطورات في المجال الاقتصادي، التقدم المذهل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي تعد بمثابة أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة المالية، وكذا باعتبارها أهم المؤثرات لتعزيز الفعالية التشغيلية في المصارف بالإضافة إلى النمو الاقتصادي هذا ما دفع بالبنوك والمؤسسات المالية إلى اقتراح بعض الإصلاحات الواجب القيام بها وإتباعها بهدف تطوير وتحديث وسائل الدفع عن طريق إدماج وسائل دفع جديدة تتميز بالفاعلية والأمان والسرعة.

في ظل ذلك أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي لا يعاني فقط من تأخر في تطبيق وإدخال وسائل الدفع الالكترونية بل وأيضا يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل التقليدية إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته، وخلص هذا الإدراك بتبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التطبيق انطلاقا من سنة 2005 في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها، متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية، وهذا التطور في وسائل الدفع، دفع بعض الاقتصاديين إلى التنبؤ بعالم بدون ورق مستقبلا، حيث ستحل وسائل الدفع الالكترونية محل الوسائل التقليدية.

1-الإشكالية:

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالي:

"**ما هو واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وما هي متطلبات تحسينه**"؟

2 - الأسئلة الفرعية:

وفي ضوء هذه الإشكالية تبرز لنا عدة أسئلة فرعية من أبرزها:

- ما هي وسائل الدفع الإلكتروني المعمول بها في الجزائر؛
- ما هي التشريعات والقوانين التي تخص الدفع الإلكتروني في الجزائر
- ما مدى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال جائحة كورونا؟

3 - الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات التالية نطرح الفرضيات التالية:

- تتمثل أهم وسائل الدفع الإلكتروني المعمول بها في الجزائر البطاقة الذهبية التابعة لمؤسسة بريد الجزائر؛
- أدخل المشرع الجزائر العمل بالدفع الإلكتروني من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض؛
- خلال جائحة كورونا تم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وذلك من أجل احترام التباعد لسلامة المتعاملين.

4 -أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- كونه ضمن التخصص –اقتصاد نقدي وبنكي؛
- الرغبة في التعرف أكثر على وسائل الدفع بصفة عامة والدفع الإلكتروني بصفة خاصة؛
- كون وسائل الدفع الإلكتروني التوجه الجديد لوسائل الدفع.

5 -أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة إلى:

- الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالدفع الإلكتروني؛
- دراسة وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
- التعرف على متطلبات الدفع الإلكتروني؛
- ربط الجانب التشريعي للدفع الإلكتروني بواقعه في الجزائر.

6 -أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذا البحث في:

- الدور التي تؤديه وسائل الدفع في توفير الوقت والجهد في إجراء المعاملات التجارية؛
- الدور المحوري لوسائل الدفع الإلكتروني خلال جائحة كورونا من خلال القيام بالأعمال عن بع وبطريقة تضمن التباعد بين الأشخاص؛

7 -حدود الدراسة :

✓ **الحدود المكانية:** تمثلت في الاقتصاد الجزائري.

✓ **الحدود الزمنية** :تمثلت في الفترة الممتدة من 2016-2020.

8 - منهج الدراسة:

لقد استخدمنا في هذه الدراسة كل من:

- المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري ويتم من خلاله معرفة المفاهيم التي تتعلق بالدفع الإلكتروني والبيئة المصرفية الجزائرية؛

- المنهج التحليلي وتم استخدامهما في الجانب التطبيقي من خلال استقراء الإحصائيات وتحليل المعطيات؛ من خلال استقرائنا للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك للوقوف على واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

9- الدراسات السابقة:

- **دراسة كرغلي أسماء وبلوناس عبد الله،** تحت عنوان: أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكتروني –مع الإشارة لحالة الجزائر–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، مارس 2021.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكتروني، وكذا واقع هاته العمليات في الجزائر في ظل هذه الجائحة، وتوصلت الدراسة إلى أن للجائحة أثر إيجابي على عمليات الدفع الإلكتروني من خلال توجيه العملاء نحو الدفع الإلكتروني لأنه يساهم في الحد من تداول الاوراق النقدية والعملات المعدنية التي يحتمل انها تحمل الفيروس.

- **دراسة سماعيل عيسى وبهلول خيرة،** أثر متطلبات الغدارة الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية –دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA تيارت/ الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد، 02، 2021.

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير متطلبات الإدارة الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية ومدى توفير البنك الوطني الجزائري على متطلبات الإدارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية وذلك من خلال أداة الاستبيان، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن تطبيق متطلبات الإدارة الإلكترونية في البنك يرقى إلى المستوى المطلوب فهي تتوفر على اجهزة وبرامج إلكترونية وموارد بشرية مؤهلة أسهمت في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية.

- **دراسة دعبوز سعاد وفرحي كريمة،** واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد04، 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر من خلال التعرف على أهم بطاقات الدفع الإلكتروني المستعملة سواء البنكية منها أو البطاقة الذهبية لبريد الجزائر، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن بداية الدفع الإلكتروني كان من خلال خدمة الدفع عبر الانترنت في قطاع الخدمات كمرحلة أولى والمتضمن مجال التأمين إذ سجلت النسب الأعلى

في مجال الاتصال من خلال دفع الفواتير الخاصة بالهاتف والانترنت وفي مجال الطاقة عن طريق دفع فواتير الكهرباء والماء عبر الانترنت باستعمال بطاقة الدفع الإلكتروني.

10- صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة في ما يلي:

- عدم الوصول إلى الإحصائيات المتعلقة بالدفع الإلكتروني لكل البنوك.

11- هيكل الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية وتحقيق أهداف الموضوع قسمنا الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان " **الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني:** ويحتوي كل على مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان "**ماهية الدفع الإلكتروني**" أما المبحث الثاني فتحت عنوان " **وسائل الدفع الإلكتروني**".

الفصل الثاني بعنوان "**واقع وآفاق الدفع الإلكتروني في الجزائر**" ويحتوي على مبحثين أيضا، حيث تمثل المبحث الاول في "الدفع الإلكتروني في الجزائر" أما المبحث الثاني فكان بعنوان "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"

وختمنا الدراسة بمجموعة من النتائج العامة ونتائج اختبار الفرضيات والتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصـــل الأول:

الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني

تمهيد:

لقد أدى التطور الكبير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى مقتضيات العولمة والأسواق المالية إلى استحداث وسائل دفع جديدة، تعد أكثر مواءمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية من جهة، وظروف المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى، لذا سعت البنوك والمؤسسات المالية إلى التخلي عن الدفع الإلكتروني التقليدي وتعويضه بالإلكتروني وذلك من أجل المحافظة على الحصة السوقية في ظل المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي والمالي.

سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الدفع الإلكتروني

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني

المبحث الأول: ماهية الدفع الإلكتروني

يعد الدفع الإلكتروني مسبقة جديدة للتعامل وتسديد قيمة المشتريات إلكترونيا، دون الحاجة للسداد النقدي المباشر، وذلك بالاعتماد على شفرات رقمية سرية لا يعرفها سوى الزبون والجهة التي يتعامل معها التقليدي.

المطلب الأول: مفهوم الدفع الإلكتروني

تعددت التعاريف التي تناولت الدفع الإلكتروني، وعموما تشير إلى التعاريف التالية: [1]

التعريف الأول: الدفع الإلكتروني يمثل "الوفاء بطريقة إلكترونية بأثمان السلع والخدمات المتعاقد علياء باستخدام إحدى وسائل أو أدوات السداد الإلكترونية"

التعريف الثاني: يعرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه: " كل عملية دفع صدرت وتمت معالجتها إلكترونها"

التعريف الثالث: الدفع الإلكتروني هو عملية نقل معطيات من طرف إلى آخر، أو من نظام إلى آخر، وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة)، وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الوسائل (الأدوات) الإلكترونية التي تصدرها البنوك ومؤسسات الائتمان.

يمكن من خلال الدفع الإلكتروني دفع المستحقات وتسديد الديون بطريقة إلكترونية للجهات المشتركة في خدمة الدفع الإلكتروني، دون الحاجة إلى استخدام وسائل الدفع التقليدية، كالعملات المعدنية، الأوراق النقدية والتجارية وفي الغالب يشترك في نظام الدفع الإلكتروني أربعة أطراف. متمثلة في:

الزبون: وهو الطرف الذي يقوم بالدفع الإلكتروني؛

التاجر: وهو الطرف الذي تحل إليه الدفعات النقدية من الزبون؛

[1] – نادية طاهير، الدفع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا –الجزائر نموذجا، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021، جامعة الوادي، ص 209

المصدر: هو الجهة المصدرة لأداة الدفع الإلكترونية. وقد يكون مؤسسة بنكية أو غير بنكية.
غرفة المقاصة الإلكترونية: وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ العملية، عن طريق شبكة إلكترونية، تنقل الأموال بين البنوك.

المطلب الثاني: خصائص الدفع الإلكتروني

يتسم الدفع الإلكتروني بجملة من الخصائص، تذكر منها الآتي:[1]

الدفع الإلكتروني ذو طبيعة دولية: فوسائل الدفع الإلكترونية مقبولة من طرف جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية المعاملات التي تتم في البيئة الإلكترونية بين العديد من المستخدمين عبر أنحاء العالم، فضلا عن ذلك امتداد وسائط هذه الوسائل (الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال) غير محدود جغرافيا

يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية: الأصل في الدفع هو تسوية معاملة عن طريق وسبط نقدي، والنقود هي أول وسيط تقدي بالنظر إلى الوظيفة التي أوجدت لها بظهورها، ومن ثم وخلال مراحل تطور النقود أوحدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال نوع جديد من النقود، وهي النقود الإلكترونية، والتي تعني قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا. هذا النوع من النقود أصبح مهيمن على إدارة عمليات التبادل، وذلك بالنظر إلى سهولة استخدامها وانخفاض تكاليفها.

يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة من حيث المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت. بتبادل المعلومات إلكترونيا، وعن طريق وسائل اتصال يتم إعطاء الأمر بالدفع وفقا لمعطيات إلكترونية، وعليه فالدفع الإلكتروني قرب المسافات وطوى البعد

يتطلب الدفع الإلكتروني نظام بتكي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين :

[1] – نادية طاهير، مرجع سابق، ص 209-210.

الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود.

الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية (الائتمانية)، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يسحب عليا بهذه البطاقات قابلة للسحب بوسائل أخرى، كالشيكات لتسوية أي معاملات مالية.

يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

النوع الأول: شبكة خاصة، يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية.

النوع الثاني: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة ومالية مسبقة بينهم إن هذه الخصائص المذكورة مجتمعة، هي التي أهلت وسائل الدفع الإلكتروني أن تكون مقبولة ومتداولة بين الزبائن والبنوك التي أطلقها، مما جعل شكل ونوع هذه الوسائل يتعدد.

المطلب الثالث: أهمية الدفع الإلكتروني

لعبت المعلوماتية دورا مهما في اتساع نطاق التجارة الالكترونية، من خلال تكريس وسائل دفع حديثة تكفل متطلباتها، وتتجسد أهمية وسائل الدفع الالكتروني في النقاط التالية:[1]

- اختصار المسافات الجغرافية؛
- التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها؛
- تقديم خدمات بنكية إضافية ذات جودة عالية وعلى مدار الوقت؛
- تخفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك جراء تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية؛
- تعزيز رأس المال الفكري؛
- تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي؛
- الاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية.

[1] – عريوة محاد و محمد خاوي، واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017، ص 141.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكترونية

شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع والشراء من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك فظهرت النقود الالكترونية أو الرقمية والشبكات الالكترونية.

المطلب الأول: عموميات حول وسائل الدفع الالكترونية

أولا: تعريف وسائل الدفع الالكترونية

يعتبر النظام الذي يمكن المتعاملين من التبادل المالي الكترونيا، بدلا من استخدام النقود المعدنية أو الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن.[1]

كما تعتبر وسائل الدفع الالكترونية كل الأدوات التي مهما كانت والأساليب التقنية المستعملة التي تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال، كما عرفت وسائل الدفع على أنها مجموعة الأدوات والتحويلات التي تصدرها البنوك ومؤسسات الائتمان الكترونيا.

ويعرف أيضا على انه عملية تحويل الأموال. هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أو باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.[2]

أما التشريع الجزائري فقد عرفها من خلال قانون النقد والفرض في المادة 59 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت سنة 2003 على أنها " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل

[1]- محمد عبد حسين الطائي التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة، ط01، عمان، 2010. من 178.

[2]- عبير بن صالح، دور وسائل الدفع الالكترونية. في عمليات تبييض الأموال، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نال شهادة ماستر اكاديمي، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم، 2015/2016، ص 3.

ثانيا: خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بالخصائص التالية:[1]

1-يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي انه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لنسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

2-يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية: وهي قيمة تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي مهيمن على إدارة عملية التبادل

3-يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية: عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف مساعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

4-يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شبكة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية)، ومن ثم الدفع.

الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

5-يلزم تواجد نظام مصر في معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

[1]- سماح شعور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر -واقع وتحديات، مذكرة مقدمة صممي متطلبات ماستر اكاديمي، شعبة علوم تجارية تخصص تمويل مصرف، جامعة تبسة، دفعة 2016، ص18.

أ-**النوع الأول:** شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

ب-**النوع الثاني:** شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

ثالثا: أهمية وسائل الدفع الالكترونية[1]

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية التسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا يتم الدفع الكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لا سلكية موحدة غير الحاسب وما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية هي تلك الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية.

[1] سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة السكرة، 2012/2013 ص43.

رابعا: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية

تشترك أنظمة الدفع الالكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى آخر، ومجموعة لشخص أخر أو مجموعة عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه، وعلى الرغم من اختلاف هذه النظم تجد أنها تحتوي جميعها على أربعة عناصر.[1]

1) المنظم (المركز العالمي للبطاقة): هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات وتتولى رعايتها و تصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات وهي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها ويتم ذلك مقابل عمولة تتراوح عادة ما بين 1% – 4% من قيمة العملية بدفعها التاجر إضافة للاشتراك السنوي.

2) المصدر(المحرر): هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها ادوار عدة، ومنها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات من اجل حصولها على ترخيص يسمح لها بإصدار البطاقات من خلال دخولها في عضوية إصدار البطاقات، والتعاقد مع التجار المحليين من اجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى عملائه باستخدام هذه البطاقة.

3) التاجر: أن هذا الوصف يطلق على الشركات، أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام ويبرم اتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن هذه السلعة.

4) حامل البطاقة: هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناءا على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياها، لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر

[1] جلال عابدة الشوري وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر 2008، ص ص 35 38.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية حولت البنوك اغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، وتعددت هذه الأخيرة وأخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت. وكانت أولها البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقات ذات الشكل المغناطيسي إلى البطاقات ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع الكترونية أخرى.

أولا: البطاقات البنكية وأنواعها

تعددت تعاريف البطاقات البنكية فيما يلي نذكر البعض منها:

تعرف البطاقة البنكية على أنها " عبارة عن بطاقة بلاستكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أعراض الدفع. كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له. بعض هذه البطاقات الالكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى.[1]

تعرف أيضا على أنها" عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض لمخاطر السرقة والضياع أو التلف، حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك،[2]عرفت أيضا بأنها:" بطاقات معدنية ممغنطة، يدون عليها اسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحياتها كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات.

وفي الأخير يمكن استخلاص أن البطاقة البنكية هي بطاقة بلاستكية ذات خصائص معينة صادرة عن مؤسسة مصرفية تستخدمها كوسيلة تعامل عوضا عن النقود، ويستطيع حاملها الحصول على النقود أو التمتع بواسطتها بخدمات مالية إضافية إلى إمكانية استفادته من الائتمان الممنوح موجها من المصرف المصدر لها وذلك لتلبية حاجاته المختلفة أي قد

[1]– سماح شعور، مصباح مرابط، مرجع سابق، ص 21.

[2]– سلطاني خديجة مرجع سابق، ص53.

تعتبر في بعض الحالات بمثابة فتح اعتماد بمبلغ لمصلحة صاحب البطاقة حيث يستطيع الوفاء بقيمة مشترياته من السلع التي عليها من طرف التجار المتعاقدين مع البنك، وهناك عدة أنواع للبطاقات البنكية وهي كما يلي:

1-البطاقات الغير الائتمانية: يطلق على هذا النوع بطاقة الخصم الفوري (المدينة)

تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من حيث السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة، ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات فقط،[1] وتشمل البطاقات الغير الائتمانية عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

بطاقة الدفع المسبق: حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا. وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة.

أ) البطاقات المدينة: ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية النسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لا تتم عملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.

- **بطاقة الشيكات:** يتعهد بمقتضاها البنك المصدر لهذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بان يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك بشروط معينة، وتحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل، توقيعه، رقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل، وأن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن

[1] سلطاني خديجة مرجع سابق، ص54.

وجود رصيد كاف لديه من عدمه، وظهور هذه البطاقة جاء لعدم اكتمال الثقة في أشخاص يتعامل معهم البنك دون أن يعرفهم.

2-البطاقات الائتمانية: وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات.

كما تعرف كذلك بأنها: البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد،[1] وتنقسم البطاقات الائتمانية بدورها إلى:

1) البطاقات الائتمانية المتجددة: هذا النوع هو الأكثر شهرة واستخداما و من أمثلته بطاقتين شهيرتين هما فيزا (Visa) وماستر كارد (Master Card)، والأصل في بداية هذا النوع أن يصدر عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، ويقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهذه البطاقة وتدفع للمحل كامل المبلغ، ويقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطالبه بسداد جزء بسيط من المبلغ لا يتجاوز 5% و يزيد البنك المصدر على حامل البطاقة على المبلغ الذي في ذهنه (الرصيد دائن) بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1.5% ولكن لو يسدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفادة، لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد

وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد الفرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سابق، من 22.

ب) البطاقات الائتمانية غير المتجددة: تسمى ببطاقات الصرف الشهري لأنه يتوجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل من قبيل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب. أي أن الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز الشهر،

تسمى أيضا بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بينها وبين سابقتها انه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فانه يحصل آليا على قرض (ائتمان) مساوية لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان، ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها، وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسعيا منه.[1]

الشكل رقم (01): التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية

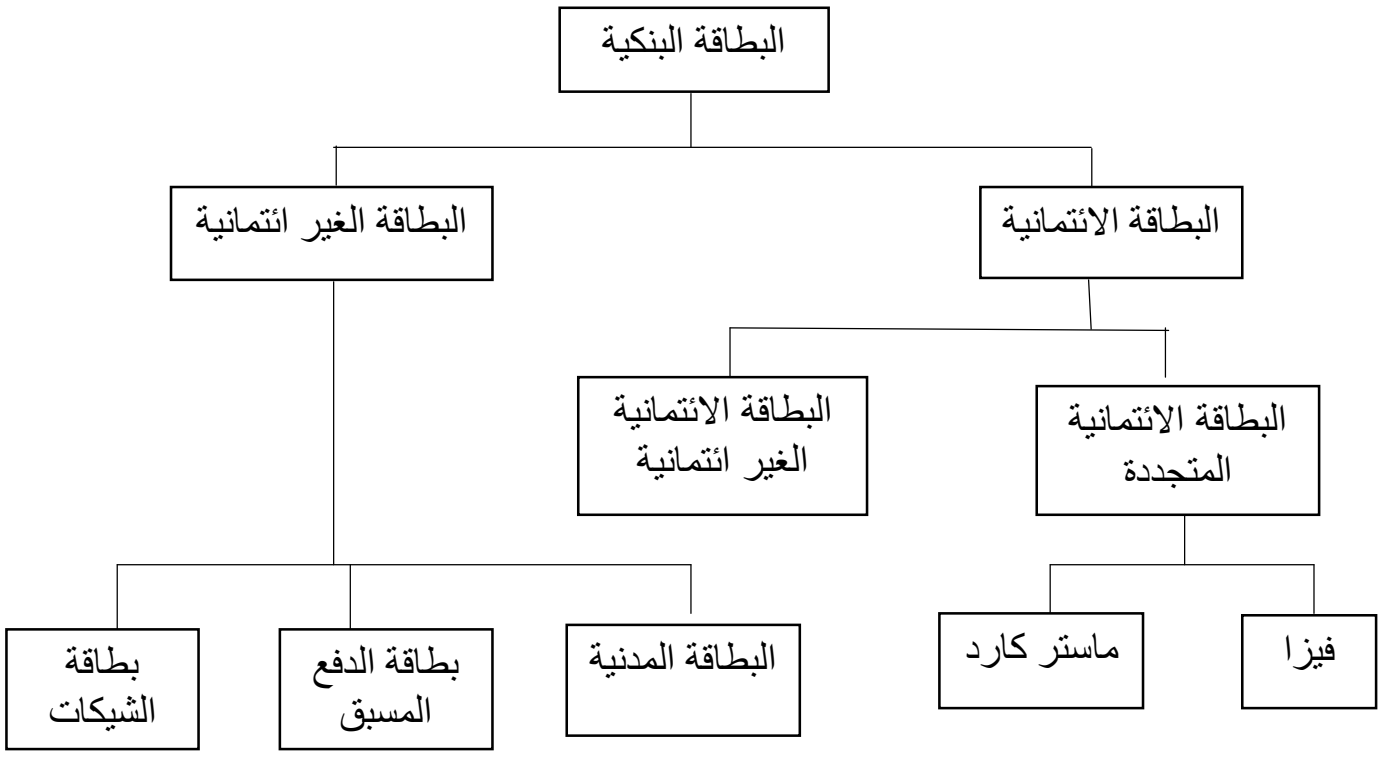

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على ما سبق.

[1] على محمد أبو العزم التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2008، ص 233، 204.

ثانيا: النقود الالكترونية:

عرفت بأنها: "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بها بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أعراض مختلفة.

والنقود الالكترونية عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحداث الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى شخص آخر، وتخزن على القرص الصلب لجهاز الكمبيوتر في مكان يسمى المحفظة الالكترونية، بحيث يمكن استخدام هذه الوحدات في إتمام التعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الانترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الالكترونية.

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد عناصر النقود الالكترونية بما يأتي:

- **القيمة النقدية:** حيث تشمل النقود الالكترونية على وحدات نقدية لها قيمة مالية.
- التخزين على وسيلة الكترونية: حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستكية أو على القرص الصلب لكمبيوتر الشخص المستهلك.
- أنها لا تشترط أحد عمولة مقابل الخدمات التي تقدمها: وهذا ما يميزها عن بطاقات الدفع الالكتروني كبطاقات الائتمان التي تشترط للمتعامل بها أن يفتح حسابا لدى المصرف الذي يقوم بإصدارها، والتي تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للمصرف مقدم هذه الخدمة، فالنقود الالكترونية هي عبارة عن استحقاق حر او عائم على مصرف خاص أو مؤسسة مالية أخرى وغير مرتبط بأي حساب آخر.

والنقود الالكترونية تتشابه مع النقود الحقيقية في الآتي:

– إن استخدام هذه النقود لا يحتاج إلى إذن مسبق من المؤسسة المالية التي تصدرها أو من طرف ثالث فالمستهلك يمكنه استخدام هذه النقود بصورة مباشرة كما يستخدم أمواله الحقيقية تماما.

– يمكن استخدام هذه النقود للوفاء بقيمة السلع والخدمات والمنتجات التي يشتريها، أي يستخدم هذه الأموال في الوفاء بالتزاماته كما يستخدم أمواله الحقيقية.

– تتصف هذه النقود بلا اسمية، حيث يمنك استخدام هذه النقود دون أن تحمل اسم صاحب الكارت المحملة عليه بحيث لا يمكن تتبع هذه النقود في حركتها، وبمعنى آخر لا تحمل هذه النقود هوية الشخص الذي يستخدمها، وذلك كما يحدث في حالة الوفاء بأمواله الحقيقة.

ثالثا: الشبكات الالكترونية: هو محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي، أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بان يدفع مبلغا من النفود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد، ولعل الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الالكترونية.[1]

الشكل رقم02: آلية إصدار الشيك الالكتروني وتحصيله

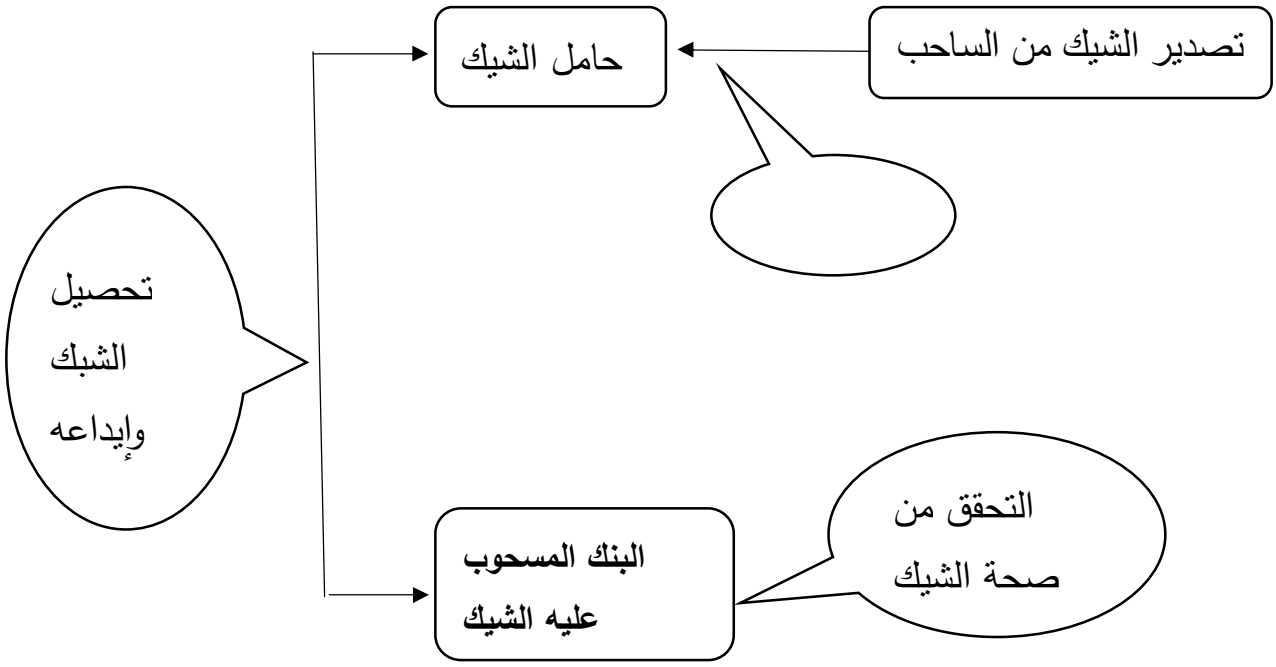

مصدر: عبير بن صالح، دور وسائل الدفع الالكترونية في عمليات تبيض الأموال مذكرة ماستر اكاديمي، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم 2015/2016، ص 14.

[1] مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص350.

من خلال الشكل يتبين أن التعامل مع الشيك الالكتروني يتم عن طريق ثلاث أطراف متمثلة في كل من: مصدر الشيك وحامل الشيك وكذا البنك، حيث ينتقل الشيك المصدر إلى المستفيد والمتمثل في حامله والذي بدوره بقدمه إلى البنك عبر الانترنت حيث يتم التحقق من سلامة البنك والتوقيع الالكتروني وبعدها يتم صرف الشيك لصالح حامله وإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى حامله بعد الصرف وتحويل المبلغ.

ومن أجل المعاملات الإلكترونية يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات التالية:

- على التاجر توثيق البطاقات للتأكد من أنها سرية وغير مسروقة؛

- يمكن للتاجر الفحص مع مصدر البطاقة الخاصة بالمستهلك لضمان وجود المبالغ وحجزها واللازمة لمقابلة العبء الحالي؛

- أهم نظامين يعتمد عليها حاليا الشبكات الالكترونية هما: نظام Financial services technology corporation) FSIC) وهو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك والهيئات المصرفية الأمريكية، وهو يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بيم مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية أهمها الشيك الالكتروني القياسي والشيك

الالكتروني المؤكد وآلات الصرف الذاتي.

- نظام Cyber cash وهو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشبكات الالكترونية لشركة cuber cash الأمريكية، تتعامل به مجموعة من البنوك والمؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام.[1]

رابعا: التحويلات الالكترونية للأموال: تعد التحويلات المالية واحدة من أهم العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك سواء كان بنكا تقليديا أو بنكا الكترونيا، ويعد نظام التحويلات المالية الالكترونية جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الانترنت، يتيح هذا النظام نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي لأخر وكذا المعلومات المتعلقة بها بطريقة الكترونية آمنة وسهلة.

[1]- عبير بن صالح، مرجع سبق ذكرو، ص 15.

وتعرف التحويلات الالكترونية للأموال بأنها،[1] عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة من حساب بنكي لآخر، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة، وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام تحويل الأموال الالكتروني.

- **الكيفية التي يتم بها التحويل الالكتروني للأموال:**

يقوم العميل بتوقيع نموذج معتمد واحد لصالح الجهة المستفيدة، والذي يتيح اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين، حيث تتم عملية التحويل الالكتروني للأموال بأسلوبين فإما أن يتعامل البنك والعميل مع وسيط يقوم بتوفير البرمجيات اللازمة لذلك ويمكن إيجاد العديد منهم على الانترنت، يقوم الوسيط هنا بتجميع التحويلات الواردة إليه وإرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية، التي ترسل بدورها نموذج التحويل الالكتروني للأموال إلى بنك العميل ليقوم باقتطاع قيمة التحويل من رصيد العميل وتحويلها إلى حساب المستفيد.

أما إذا رغب المستفيد (التاجر) تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة المالية دون المرور بوسيط، فانه يقوم باقتناء برمجيات خاصة تسمح بإجراء هذه العملية، أما العميل فيقوم باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر الذي يرسل الاعتماد إلى دار المقاصة، هذه الأخيرة تحوله بدورها إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد له وإضافته إلى حساب التاجر.

- **أهمية التحويلات الالكترونية المالية:** يستفيد كل من العميل والتاجر من عملية التحويل الالكتروني للأموال، فهي توفر لكليما فضلا عن اليسر، السرعة في انجاز الأعمال وتكبد عناء التنقل إلى البنك فوائد أخرى أهمها.
- **تنظيم الدفعات:** حيث يتم تنظيم عمليات الدفع من خلال الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد التحويلات المالية، وهو ما يقطع أي شك في عملية السداد؛

[1]– العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2007، ص 224.

- **السلامة والأمن:** فقد أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية أو ضياعها والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة؛
- **توفير المصاريف:** حيث تقلل شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة.[1]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية

بالرغم من حداثة وسائل الدفع الالكتروني وتوفرها على عدة ايجابيات فلها بالمقابل بعض السلبيات التي صاحبتها حماية الزبون والتاجر أثناء تعاملاتهم.

أولا: مزايا وسائل الدفع الالكتروني: تتميز وسائل الدفع الالكتروني بعدة مزايا والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوي ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عب متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.
- **بالنسبة لمصدرها:** يجني مصدر البطاقة عدة مزايا منها الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.
- **بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحامليها عدة مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطالة.

ثانيا: عيوب وسائل الدفع الالكتروني

بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض، والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء؛

[1]- الماني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 225-226.

بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك بلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري؛

بالنسبة لمصدرها: أهم خطر مصدرها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليم، وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

الجدول رقم 01: مزايا وعيوب البطاقات البنكية

الجهات	المزايا	العيوب
حامل البطاقة	– سهولة ويسر الاستخدام – الأمان وتفادي السرقة والضياع؛ – توفير فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة؛ – إتمام الصفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.	– زيادة الافتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية؛ – عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
التاجر	– تعد أقوى ضمان لحقوق البائع؛ – تسهم في زيادة المبيعات؛ – نقل عب، متابعة ديون الزبائن إلى عائق البنك والشركات المصدرة.	– قد تؤدي مخالفته أو عدم التزامه بالشروط إلى إلغاء البنك التعامل معه ووضع اسمه في القائمة السوداء ما يترتب على ذلك من صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري.
مصدر البطاقة	– تعزيز الأرباح من خلال الفوائد والرسومات والغرامات.	–خطر تعثر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليم.

المصدر: محمد عيد حسين الطائي، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، 2010، من 187.

خلاصة:

تأخذ وسائل الدفع الالكتروني عدة أشكال وأنواع، منها ما هو ملموس كالبطاقة البنكية والذكية وبطاقة الائتمان والغير ملموس كالنقود الالكترونية، حيث تعتمد على التكنلوجيا بشكل أساسي، فهي الدعامة الرئيسية المساعدة على تطورها وظهورها في جميع البنوك سواء عالمية أم محلية، لكن جانبها غير الملموس واعتمادها الشبه كلي على الأنترنت، جعل منها هدفا سهلا للنصب والاحتيال والتزوير، ولكن رغم النقائص الموجودة فيها إلا أنها تحاول إزاحة وسائل الدفع التقليدية وامتلاك السوق واحتلاله بمفردها.

الفصل الثاني:

واقع وآفاق الدفع الإلكتروني في الجزائر

تمهيد:

شرعت الجزائر من خلال السلطات المالية والنقدية ممثلة في وزارة المالية وبنك الجزائر، منذ بداية العشرية للقرن الحالي، بإصلاحات شملت النظام البنكي ككل، من خلال عملية تحديث البنى التحتية لعصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية، بهدف تحسين جودة الخدمات البنكية المقدمة للزبائن، وكذا الرفع من أداء البنوك لضمان الصلابة المالية، وذلك بإطلاق عدة مشاريع لعصرنة وسائل الدفع الالكترونية ممثلة في البطاقات البنكية للدفع والسحب، استخدام الموزعات الآلية للأوراق النقدية، وأجهزة الدفع الالكتروني.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الدفع الإلكتروني في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وسبل تحسينه

المبحث الأول: الدفع الالكتروني في الجزائر

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكترونية في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر بقيت بعيدة عن هذه المستخدمات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال وما نستطيع التحدث عنه هو بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الأخرى.

المطلب الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية

النظام المصرفي الجزائري هو مجموعة المصارف العاملة في بلد ما، وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشئات المالية المتخصصة والسلطات المسؤولية عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة.

تطور النظام المصرفي الجزائري: قبل التعرض لتطور النظام المصرفي والمراحل التي مر بها منذ الاستقلال، نستعرض بإيجاز تطور الجهاز المصرفي الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي وصولا إلى ما هو عليه الآن.

1 -النظام المصرفي خلال الاحتلال الفرنسي:[1]

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كإمداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي، ونتيجة لذلك كانت تتمتع الجزائر قبل الاستقلال بوجود شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى، والسبب هو اعتبار الجزائر موطنا دائما للمعتمرين المحتلين.

إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة. كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم، أما بالنسبة لسياسة الائتمان فكانت انعكاسا لمثيلتها في فرنسا بخدمة مصالح المستعمرين فقط. ورغم تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي آنذاك، إلا انه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظى به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.

[1] سماح شعور، مباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 57

2 -النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرف مستقلا وخاصا بها، وتشكل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية، واستمر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التأميمات، ثم تلتها في السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي عكست التوجهات السياسية والاقتصادية آنذاك، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات.[1]

أ-الخزينة العمومية:[2] تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية في 29 أوت 1962 وقد أوكلت إليها كل العمليات الخاصة بالدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وتعتبر أداة هامة للسياسة الاستثمارية المنتهجة من قبل الدولة، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين.

المجموعة الأولى: تتمثل في تنفيذ القوانين المالية والميزانية السنوية للدولة.

المجموعة الثانية: عمليات الخزينة وتتضمن ما يلي:

- عمليات الإبداع لأمر حساب المراسلين؛

- عمليات الدين العام والتي تهدف إلى توفير السيولة، يقصد الإنفاق في حالة عدم كفاية الإيرادات؛

- منح القروض بمختلف الأنواع.

ب -البنك المركزي الجزائري:

تم إنشاءه بموجب قانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد أنشأ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي حيث يزود باقي المؤسسات

[1] العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2011، ص03.

[2] زهم راوش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010/2011، ص 117 .

بالسيولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم رئاسي وباقتراح وزير المالية، بالإضافة إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك.

ومن المهام التي أسندت إليه وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية وتوجيه ومراقبة القروض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم " الدينار الجزائري"، وأيضا يكلف بمراقبة الجهاز المصرفي بالاشتراك مع وزارة المالية، ويكون ذلك عن طريق التقارير والحركات المالية التي تقدمه له البنوك، كذلك تسوية حقوق ودهون هذه البنوك عن طريق المقاصة.[1]

ت –البنك الجزائري للتنمية (B.A.D)

أنشأ البنك الجزائري للتنمية بعد الاستقلال لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي عانت منها البلاد. وفق القانون رقم 63-165 المؤرخ في 07 ماي 1963، وسمي في البداية بالصندوق الوطني الجزائري و تم تحويل اسمه إلي البنك الجزائري للتنمية في 1972، وقد ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل و مؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار وهذه المؤسسات هي: الفرض العقاري (Credit Foncier)، و القرض الوطني (Credit National) وصندوق الودائع و الارتهان (Caisse des Depots Consignation) وصندوق صفقات الدولة Caisse des) (Marches de l'Etat، و صندوق تجهيز و تنمية الجزائر Caisse d'équipement et de (Développement de

ث –الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CN.E.P:[2]

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون 42-227 في 10 أوت 1964 وتتمثل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد. أما في مجال القرض فأن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات: تمويل البناء، والجماعات المحلية وبعض

[1]– عبد الله حسابه الاقتصاد المصري، مؤسسة شباب الجامعة النشر، الاسكندرية، مصر، 2008، عن من 1800 – 112

[2]– الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص186/187.

العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، وفي إطار هذه العمليات الأخيرة، فان الصندوق بإمكانه القيا بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية.

ج –البنك الوطني الجزائري BNA:[1]

هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ في 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، وفي سنة 1988 تمت إعادة هيكلته، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص " بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، وعلى غرار البنوك الأخرى. يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات الفروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

ح –القرض الشعبي الجزائري:[2]

تم تأسيسه في 14 ماي 1966، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، قسنطينة وعناية، والصندوق المركزي الجزائري القرض الشعبي ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي: شركة مرسيليا للفرض، والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك أخيرا البنك المختلط الجزائر –مصر.

خ –البنك الجزائري الخارجي BEA:[3]

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67/204 وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي وقد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: الفرض الليوني، والشركة العامة، وقرض الشمال، والبنك الصناعي للجزائر والمتوسط، وبلك باركيلز، ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض، ويتكفل بتمويل عمليات التجارة

[1] الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص 188/187.

[2] الطاهر لطرش، مرجع نفسه ص 189.

[3] الطاهر لطرش، مرجع نفسه ص 190/189.

الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم

د –بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:[1]

تم تأسيسه في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82/206. وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت تجارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك التنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكون رأسي المال الثابت، وفيما يخص الجانب الاقراضي لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، وفي هذا المجال، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحة والحرفية. وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف، وقد ورت بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري.

ذ –بنك التنمية المحلية: BDL *[2]

تأسس بموجب مرسوم 85–85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول مرحلة الإصلاحات وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي ويقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع، ويقوم أيضا بمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.

المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية، ولهذا بدأت الجزائر تتبني مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر، وهنا نتطرق إلى أهم المشاريع ومراحل تطبيقها:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 190 191.

[2] الطاهر الطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 191.

1 -برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر[1]

ويعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب احد الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا ويعتبر احد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي. وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة، والتي تجلت من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال تعديلاته بموجب 03-11، والصادرة في 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد أجال مضبوطة للإنجاز؛

- تخصيص الموارد (المالية والبشرية)؛

- توفر بيئة (قانونية، صناعية سياسية، تجارية ... الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2001/2002 لتطوير وتحديث المالي وتبناه البنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا النظام المشروع ب 16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات:[2]

---

[1]- عبد القادر تريش - التحرير المصرف و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في لعلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005/ 2006، ص 197.

[2] عبد القادر ديوش ، انعكاسات سياسة التحرير المحرق على البنوك الجزائرية استراتيجية عمل البنوك لمواجهتها، مذكرة ماجيستر جامعة العربي بن مهيدي ، أم البوال ، 2001/2000، ص 1461460.

أ-مجموعة الهندسة الإجمالية: تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الالكترونية.

ب -مجموعة وسائل الدفع: تقوم بتحليل نوعي لمختلف الوسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى الموزع الآلية للنقود AB/ DAB) والدفع بالبطاقة ومحاولة معرفة ايجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة النظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء.

ث-المجموعة النقدية: يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية.

ج -مجموعة القانون: يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز يتماثل وطني.

2 -أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

بهدف تحديث وعصرية نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين؛
- المؤسسات، الإدارات، والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الالكترونية الحديثة؛
- تقليص أجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج؛
- ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية؛
- تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الالكتروني الفوري، وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات:

[1] سماح شعور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص63.

- تطوير وسائل الدفع الالكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع؛
- تخفيف تكاليف إدارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

3-مراحل تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكي GAB والموزع الآلي البنكي DAB وتم ذلك على مراحل:[1]

أ-المرحلة الأولى: كانت تستعمل بطاقة سحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الآلي للنقود الخاص بالبنك مصدر بطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

ب -المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة سنة 1997، حيث تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية إجراء السحب من أي موزع إلي للنفود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لينك آخر، وبذلك حولت شبكة SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك carte interbancaire de retrait CIB ولقد عملت على استثمار 3.5 مليون دولار وسنة 2003 لأجل تقليص

دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة المصرفية في الجزائر. حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنفود وكذا إقامة طرفيات دفع عند التجار (Terminaux de paiement)

ولأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات فرنسية INGENCO متخصصة في صنع طرفيات البطاقات و SATI بمبلغ 400.000 أورو،

ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIM وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة ولقد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003.

[1] سماح مهوب، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير، فرع بنوك وتأمينات جامعة مسوري قسنطينة، 2005/2004، ص 42.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكتروني في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منأى عن هذه المستجدات، وهنا يمكن الحديث عن بطاقات السحب وتفعيل بعض الأليات الأخرى.

1 -بطاقة السحب:[1]

وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1996، نظاما لتمييز الصكوك بدأت مند سنة 1997 في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 680 موزع إلى عام 2010 موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة SATIM" سنة 1995 انشأت شركة ما بين المصارف الثمانية و هي: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري، ووضعت من أجل:

- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة؛
- تطوير وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف؛
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم التداول؛
- تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية.

وتقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد بين البنك وSATIM،[2] الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين DAB

[1] سماح شعور، صباح مرابط، مرجع سبق ذكره من 160.

[2] SATIM Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

(الموزعات الآلية) ومصالح SATIM بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.

2 -شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM:

لقد شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM سنة 1995، من خلال تجمع بنكي ممثل في" CNMA ALBARAKA BADR. BDL BEA، BNA، CNEP. CPA، حيث تضم هذه الشركة في الوقت الراهن 17 عضوا ضمن شبكتها 16 بنكا من بينها 07 بنوك عمومية و 09) بنوك خاصة إضافة إلى بريد الجزائر، و تتمثل مهامها في تحديث التقنيات البنكية، تسيير النقد ما بين البنوك، عصرنة طرق الدفع، ترقية المعالجة بين البنوك

أما الأعمال التي تضطلع بها شركة " SATIM" في إدماج الموزعات الآلية (DAB) في البنوك والتي تشرف عليه، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك من خلال إجراء عقد بين البنك و SATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين (DAB)، و مصالح (SATIM) بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة، بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.[1]

3-البطاقة البنكية في الجزائر

في ظل عمل الجزائر لإصلاح منظومتها البنكية وفتح المجال لتطوير التجارة الالكترونية، سعت لاعتماد البطاقة البنكية التي تعتمد على نموذج موحد لاستعمالها (خط الدفع + الالكتروني) وتتميز بالبساطة عند الاستعمال، إضافة إلى أنها وسيلة دفع مؤمنة بالنسبة لحاملها، وتعود ظهور وبداية استعمال البطاقة البنكية في بعض البنوك الجزائرية إلى سنة 1998، لكنها كانت تخص فئة معينة من الزبائن، وبغية تعميم التعامل بالبطاقة البنكية قامت شركة "SATIM" بتوفير بطاقات السحب للعديد من البنوك ومؤسسة بريد الجزائر ففي سنة 1998 تم بدأ عملية السحب

[1] زبير عياش، بوكحيل نسيم، تطوير وعصرية الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة حالة الجزائر"، مجلة مولات للبحوث والدراسات العدد الخامس، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 25 جوان 2017، ص 587.

باستخدام هذه الأداة غير الموزع الآلي للنقود ، وفي سنة 2007 تم تعميم التعامل ببطاقة الدفع ما بين البنوك (CIB) على المستوى الوطني.[1]

4 -البطاقة البنكية CIB

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع. يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن، وفي هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك والقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية.

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وشعار وباسم البنك المصدر تتضم قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية الخ ونجد منها نوعين هما:[2]

-البطاقة الكلاسيكية la carte classique

وهي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى،[3] وللحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد بين البنك والعميل.

[1] زبير عياش، بوكحمل نسيم، نفس المرجع، من 596.

[2] إبراهيم فوزي بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة التولي الشعبي الجزائي، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص71.

[3] سماح شعور، صباح مرابطي مرجع سبق ذكره، 93.

الجدول02: الموزع الآلي للأوراق

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب يوجد في الشوارع، المحطات، وأماكن أخرى، يعمل دون انقطاع.	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	تخفيض نشاط السحب في الفروع

المصدر، سماح شعبور، مصباح مرابطي، أفاق وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر دراسة استطلاعية للوكالات البنكية بتبسة . ص 75.

3- الشباك الأوتوماتيكي للأوراقGAB

الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر نوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثلا قبول الودائع، طلب صك، عمليات تحويل من حساب إلى حساب آخر ....إلخ فالشبابيك الأتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الالكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودورها مهم على مستوى التسوق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك.[1]

الجدول 03: الشباك الآلي البنكي GAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB	يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات، طلب الشيكات.....إلخ	جهاز موصول الكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدارات مغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري.	يستعمل من طرف الزبائن: - في أوقات علق البنوك؛ - الزبون المستعجل.

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المبحث الثاني: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر

سعت الجزائر إلى تبني الدفع الإلكتروني من خلال إطلاق عدة وسائل أبرزها البطاقة البنكية والشيك الإلكتروني، وذلك في إطار تبني الإدارة الإلكترونية منذ سنة 2016، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التشريعات والقوانين ومتطلبات الدفع الإلكتروني في الجزائر بالإضافة إلى واقع هذه الوسائل في فترة جائحة كورونا.

المطلب الأول: الأرضية القانونية للدفع الإلكتروني في الجزائر

يقصد بالدفع الإلكتروني، التطور التقني الحاصل في طرق الوفاء كأحد الالتزامات العقدية، والذي يعتبر وسيلة وفاء ترتب نقال حقيقيا للأموال، دون وجودها، بكافة الوسائل والأدوات والأساليب المبتكرة، سواء تمت عبر شبكة الأنترنت، أو تمت بواسطة الحاسب الآلي، أو ما في حكمه لتسوية كافة المعاملات المالية سواء كانت تقليدية أو الكترونية

الفرع الأول: مراجعة تعديلية لنصوص القانونية الموجودة

في هذا الصدد، إن المشرع الجزائري تنبه هو الآخر إلى افتقاره للقواعد القانونية التي تواكب التطور التقني المستمر بالنسبة إتمام الأعمال التجارية الكترونيا، فحاول مؤخرا تكريس جهوده إثراء المنظومة التشريعية بخصوص هذا المجال، أي التعامل التجاري الإلكتروني وتحديث أنظمة الدفع المتاحة في ظله، حيث أن المشرع الجزائري كان قد اعترف ضمنيا بتقنية الدفع الإلكتروني، ولكن من دون أن يقدم تعريفا لها، وتجلى ذلك من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعد أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69 منه التي نصت على ما يلي: " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموالها مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"، فيتبين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة الكترونية.[1]

[1] – عمارة مسعودة وعباس راضية، الدفع الإلكتروني في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02،أفريل 2022، ص 59.

كما استعمل المشرع الجزائري مصطلح "وسائل الدفع الإلكتروني" في كل من:

"**القانون 03-15 المؤرخ في 2003/10/25** المتضمن الموافقة على الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، وهذا حسب المادة 69 " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل".[1]

المادة الثالثة من الأمر 05-06 المتعلق بالتهريب: حيث اعتبرها المشرع من التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب، وبذلك انتقل المشرع الجزائري من مصطلح "مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل "، الوارد بالمادة 69 أعلاه، إلى مصطلح أكثر دقة، والمتمثل في وسائل الدفع الإلكتروني الوارد في المادة الثالثة من الأمر المتعلق بالتهريب المذكور.

القانون المدني: أدخل بموجب القانون 05-10 تعديلا على القانون المدني 58/75 المؤرخ في 1975/09/26 ونظم جانب من التحولات الالكترونية، المادة 323 مكرر مدني جزائري الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في أو الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها".

القانون التجاري: ولم يكتفي المشرع بهذا النص بل أشار إلى هذه الوسيلة الجديدة في القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 أضاف فقرة ثالثة للمادة 414 في وفاء السفتجة نص على".. يمكن أن يتم التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما" كما أضاف المشرع بموجب القانون 05-02 المعدل للقانون التجاري المذكور أعلاه في باب رابع إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري والمعنون بالسندات التجارية، الفصل الثالث منه يتضمن بطاقات السحب والدفع وذلك في المادة 543 مكرر 23 ".

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 64، المعدل بموجب الامر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26، الجريدة الرسمية العدد 50.

الفرع الثاني: تنظيم خاص للدفع من خلال استصدار نصوص للبيئة المعاملاتية الرقمية

في ظل غياب تنظيم قانوني خاص بالدفع الالكتروني عمد المشرع الى اصدار نصوص قانونية تنظم البيئة الرقمية للدفع الالكتروني : التكنولوجية وتنظيم البيئة الرقمية ومنها: أولا: قانون التوقيع والتصديق الالكترونيين:

أولا: استحداث نصوص تنظيمية

استحدث المشرع الجزائري عدة نصوص تنظيمية يهدف من خلالها مواكبة التطورات التكنلوجية وتنظيم البيئة الرقمية.

1-قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين

نظم المشرع مؤخرا التصديق الالكتروني بموجب القانون 04/15 المؤرخ في 2015/02/01 الخاص بالتوقيع والتصديق الالكترونيين "إن هذا القانون يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والتقنية التي ستسمح بإرساء جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الإلكترونية بين كافة المستعملين لا سيما في مجالي التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية بين كافة المستعملين لاسيما في مجالي التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية.

2-صدر القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية

تم استحداث قانون التجارة الإلكترونية للسلع والخدمات في الجريدة الرسمية 34 لسنة 2018 أي القانون 18-05 المؤرخ 05/10/ 2018، ونظم الدفع الالكتروني في إطار مادتين قانونيتين 28 و29 منه وتضمن شروط الدفع الالكتروني في الفصل السادس المادة 28 منه حيث نظم المشرع في المادة 28 شروط الدفع الالكتروني حسب قانون التجارة الالكترونيين، وسائل الدفع :حسب المادة 6/5: "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد، عبر منظومة الكترونية".

ثانيا: استحداث نصوص حمائية

حاول المشرع حماية البيئة الرقمية للدفع الالكتروني من خلال كل من:[1]

1- استحدث المشرع قسم في قانون العقوبات بعد تعديله بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 2004/12/10 نجد المشرع من خلاله ركز على الاعتداءات الماسة بالأنظمة المعلوماتية وذلك في القسم السابع مكرر المعنون بـ: المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات "من المادة394 مكرر إلى غاية المادة 394 مكرر.

2- استحداث قانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وقد وضع قواعد الوقاية والكشف عن الجرائم المعلوماتية ومكافحتها من خلال إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال: أنشئت بموجب القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وهي جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية.

المطلب الثاني: متطلبات الدفع الإلكتروني في الجزائر

الفرع الأول: الإدارة الإلكترونية كحافز للدفع الإلكتروني في الجزائر

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المفاهيم التي قدمت لها العديد من التعريفات فهي عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية، وبدون استخدام الورق.

كما يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على أنها مصطلح إداري معاصر يحمل في طياته هدف تحويل العمل الإداري المعهد إلى عمل ذو جودة إدارية ومعاملات سريعة بالاعتماد على التكنولوجيا، فهي إدارة تعتمد على التقنيات الإلكترونية في معاملاتها وخدماتها من أجل بلوغ

[1] – عمارة مسعودة وعباس راضية، مرجع سابق، ص61.

المستوى المطلوب للمنافسة وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل المنظمة، وهناك مجموعة من الخصائص التي تميز الإدارة الإلكترونية نذكر منها: [1]

- استخدام أمثل للوقت والمال مع تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات في شتى الأعمال من خلال استخدام أساليب متطورة للعمل الفوري والأعمال اليومية؛
- تقليل الجهد المبذول في إنجاز المعاملات بسرعة فائقة وإرسالها واستقبالها في زمن قصير للاستفادة من عملية اختصار الوقت بالاستعانة بنظم البريد الإلكتروني بدلا من الصادر والوارد؛
- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات مع مراعاة الدقة والشمولية لتغطى جميع جوانب المعاملات والعمليات الإدارية والوحدات المرتبطة بها، وتقديم معلومات حيدة لمراكز اتخاذ القرار وتسهيل تبادل المعلومات؛
- إلغاء تأثير عامل الزمن وتقديم الخدمة في أي وقت بعد تعميمها وانتشارها في مختلف الإدارات عبر وصلات شبكاتها الداخلية والخارجية، وبالإمكان مراجعة مواقع هذه الإدارات طوال ساعات اليوم، فهي لا تتقيد في عملها بزمن معين؛
- تقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت أو الانترانت بدون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات والبنوك شخصيا لإنجاز معاملاتهم، وتقليل الازدحام أمام مكاتب وتيسير التعامل من خلال النماذج والقوائم الإلكترونية المتاحة؛
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد وزيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات، واكتشاف المشاكل بصورة سريعة مباشرة بدلا من المتابعة؛
- السرية والخصوصية وحجب المعلومات والبيانات المهمة وعدم إتاحتها إلا لمن لهم الوصول إلى أسرارها وملفاتها المحجوبة أمرا بالغ الصعوبة.

[1] – سماعيلي عيسى وبلهول خيرة، أثر متطلبات الإدارة الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية–دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA تيارت/الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد31،02/12/ 2021، ص 95.

ثانيا: عناصر تطبيق الإدارة الإلكترونية

يمكن إيجاز هذه العناصر في ما يلي:[1]

العتاد الحاسوبي: تضم كل المكونات المادية للحاسوب وما يتصل به من مختلف الطرفيات والأجهزة التي تؤدي وظائف متباينة متكاملة ضمن نظام المعلومات الخاص بالمنظمة. ويعتبر الحاسوب أهم هذه الأجهزة على الإطلاق من منطلق أنه أداة الربط وحلقة وصل في البنية التحتية الإلكترونية لأي منظمة تسعى إلى تغيير نمط الإدارة نحو الإدارة الإلكترونية؛ **البرمجيات (Software):** تشمل برامج النظام مثل نظم التشغيل ونظم إدارة الشبكة، الجداول الإلكترونية، أدوات تدقيق البرمجة، كما تضم برامج التطبيقات، مثل البريد الإلكتروني، التجارة، قواعد البيانات، برامج إدارة المشروعات، إضافة إلى مختلف الشبكات (الإنترنت، الإكسترانت، الإنترانت)؛

القيادة البشرية المعرفية: إذ تمثل القيادات الرقمية وكل ما يشمل رأس المال الفكري والمديرون، والمحللون للموارد المعرفية قدور صناع المعرفة يكمن في محاولة خلق ثقافة معرفية جديدة داخل الإدارة الإلكترونية، عن طريق تغيير طرق التفكير، وترقية أساليب العمل الإداري، وفق ما يتمتعون به من خبرات، ومعارف في مجال المعلوماتية؛

التكامل والترابط بين أجزاء الإدارة: يجدر التأكيد على ضرورة وجود عنصر التكامل أثناء التأسيس الفعلي لنموذج الإدارة الإلكترونية، عن طريق إعطاء الأولوية لتكامل العمليات، التي تمثل وسيلة تتحدد من خلالها أنظمة المعلومات، ومناهج العمل، وهذا بهدف تجزئة المصالح مما يسمح للمستخدمين بالتوجه نحو شباك واحد.

ثالثا: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

يمكن إجمال هذه المتطلبات في الآتي:[2]

- التثقيف المستمر بشأن البيئة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

[1] – سماعيلي عيسى وبلهول خيرة، مرجع سابق، ص 96.

[2] – سماعيلي عيسى وبلهول خيرة، مرجع سابق، ص 96.

- التأكيد على إظهار مزايا الإدارة الإلكترونية وما تقدمه من خدمات وسرعة في اتخاذ القرارات؛
- استمرارية التدريب والتثقيف لتهيئة الكادر المتعلم والكفء في إدارة البيئة الإلكترونية؛
- متابعة التطورات وما يستجد من تقنيات تخدم أعمال بناء أحدث النظم والأطر المعلوماتية لصالح إدارة المنظمة، والجمهور المستفيد؛
- تأمين مناقلة المعرفة بين المعنيين في الإدارة الإلكترونية؛
- السعي نحو إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم مرافق المنظمة كافة؛
- السعي نحو مكننة الأعمال والفعاليات والأنشطة التنظيمية؛
- ربط المنظمة ومرافقها بشبكة حواسيب كفؤة وفاعلية وتفعيل الانترانت في كل المنظمات؛
- ربط المنظمة بالعالم الخارجي ضمن حزمة انترنت كفؤة؛
- استخدام نظم وأدوات كفؤة لضمان أمن وتحقيق الحماية للبيانات والمعلومات.

الفرع الثاني: القنوات المساعدة على الدفع الإلكتروني في الجزائر

القنوات المساعدة على تنفيذ الصيرفة الإلكترونية في الجزائر: يتم توزيع الخدمات البنكية الإلكترونية عبر عدة قنوات تتمثل في:[1]

أولا: شبكة الاتصالات الإلكترونية

بدأت بعض المؤسسات البنكية والمالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة بشكل محدودة عبر التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية وعدم وجود إقبال على هذه الخدمات. كذلك قامت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل بطاقة السحب من الصرافات أو الموزعات والشبابيك الآلية GAB DAB وأجهزة الدفع الإلكتروني TPE

[1] – خولة قميش ووجويدة بلعة، وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر ، مجلة إدارة المغرب للمنظمات، المجلد 05، العدد 01، ديسمبر 2021، ص 86-87.

ثانيا: الانترنت

بدأت الجزائر تطوير آليات الدفع الإلكتروني المختلفة، عبر الانترنت وهو ما فتح المجال للعديد من المواقع الإلكترونية التي توفر للمستهلكين قنوات دفع مريحة، آمنة وسهلة، وعلى مدار الساعة، رغم ذلك إلا أن استعمال الانترنت في البنوك الجزائرية بقي محدودا، لا يتعدى النمط المعلوماتي.

ولقد عرفت خاصية الدفع عبر الإنترنت عبر منصة بريد الجزائر، زيادة من حيث عدد العمليات، فتم تسجيل معدل نمو يقدر ب +487%،حيث تم تسجيل 3939623 عملية خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 671199 عملية.

ثالثا: الهاتف البنكي

تم إنشاء الهاتف البنكي لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم البنكية وتفادي البنوك لطوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24/24 ساعة، إلا أن البنوك الجزائرية لا تستعمل الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت أو المحمول .فحتى وإن استعمل فهو لبعض العمليات المحدودة فقط كالاطلاع على الرصيد.

الفرع الثالث: المتطلبات الواجب توفرها لتأمين نظام الدفع الإلكتروني

أولا: مفهوم الحماية التقنية للمعلومات البنكية

المقصود بالحماية التقنية للمعلومات في مجال الدفع الالكتروني يقصد بالحماية التقنية للمعلومات في مجال الدفع الالكتروني جميع وسائل الحماية و التدابير التقنية التي تستهدف حماية نظام الدفع الالكتروني من أي اعتداء على أنظمة المعلومات الخاصة به ، بحماية المواقع الالكترونية والبرمجيات ومصنفات الحاسب الآلي وكذلك حماية قاعدة البيانات ببنك المعلومات، فاستعمال وسائل الدفع الالكتروني يمكن أن يعترضه عديد من المخاطر خاصة ذات الطابع

الأمني، وهو ما يترك أثرا بالغا في ثقة المتعاملين بهذه الوسائل، وإغفال معالجة هذه المخاطر من شأنه تهديد مستقبل العمل بوسائل الدفع الحديثة.[1]

تعد الحماية التقنية للدفع الالكتروني الوسيلة الأمثل لمواجهة المخاطر الأمنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الالكتروني فالدفع الالكتروني يحمل في طياته إشكاليات ومخاطر متعددة خاصة إذا كان هذا الدفع عبر الانترنت ،لذلك كان لزاما على الدول وكذا المؤسسات المصدرة لوسائل الدفع الحديثة إجراء تقييم لهذه المخاطر بصورة كافية وسريعة لمنع تفاقمها والعمل على ابتكار وابتكار تقنيات وآليات تكنولوجية متطورة للعمل على معالجة تلك المخاطر الأمنية، إن العلة من توفير الحماية التقنية للدفع الالكتروني سببها اعتبارات الأمن وحماية خصوصية المعلومات المتداولة عبر شبكة الانترنت لاسيما المتعلقة بنظام الدفع الالكتروني.

ثانيا: آليات الحماية التقنية للدفع الإلكتروني

تكتسي حماية المعلومات الإلكترونية الخاصة بنظام الدفع الإلكتروني والمتداولة عبر شبكة الانترنت أهمية كبيرة لما يشكله المساس بها من آثار على الذمة المالية بعملاء البنك وعلى سمعة هذا الاخير وما يمكن أن ينتج من خسائر مادية للبنك نتيجة الإضرار بسمعته.

1-تقنيات تحديد الشخصية والتحقق منها

تتمثل هذه التقنيات في ما يلي:[2]

1-1-**نظام هوية المستخدم وكلمة السر**: قبل أن يسحب العميل النقود بالبطاقة وعند دخول العميل لموقع البنك على الانترنت للاستفادة من الخدمات الإلكترونية، فإن أول ما يصادفه طلب إدخال هوية المستخدم وكلمة السر حتى يتمكن من الوصول لحسابه.

1-2- كلمة السر التي لا تتكرر: سميت كذلك لأن كلمة السر مستخرجة من جهاز التوثيق لا تكون صالحة إلا لعملية واحدة وخلال مدة محددة في دقيقة واحدة فقط، وهي شأنها شأن الكلمة المستخرجة بطريقة خوارزمية القيمة الاختيارية تعتبر بمثابة توقيع إلكتروني.

[1] – هداية بوعزة ويوسف فتيحة، الحماية التقنية للمعلومات ودورها في تأمين نظام الدفع الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 03، العدد04، ديسمبر 2018، ص 23.

[2] – هداية بوعزة ويوسف فتيحة، مرجع سابق، ص 27.

2-الوسائل المستخدمة في حماية أمن المراسلات والواقع الإلكترونية

مع التطور في وسائل ارتكاب الجريمة المعلوماتية وتنوع الوسائل التي قد يلجأ إليها المجرمون أصبحت تقنيات التحقق من الشخصية غير كافية خاصة إذا قام المجرمون باستخدام طرق أخرى للسطو على الحسابات غير تلك القائمة على سرقة كلمة السر.

2-1-التشفير: أو التعمية أو الكتابة السرية كلها مفردات تدل على تلك الوسيلة التقنية لحماية أمن المعلومات ضد القرصنة والاختراق وبث الفيروسات والاعتداء على المعلومات الإسمية وبيانات وسائل الدفع الإلكتروني كبطاقات الائتمان الممغنطة، والتشفير هو فن حماية المعلومات عن طريق تحويلها إلى رموز معينة غير مقروءة لا يمكن حلها إلا من خلال مفتاح سري يقوم بتحويل تلك الرموز إلى نص عادي مقروء.

2-2-حماية المواقع الالكترونية والشبكات الداخلية من خلال جدران الحماية: في إطار تسهيل تبادل المعلومات والبيانات بين جميع الفروع للبنك، يقوم هذا الأخير بربط فروعه المتعددة بشبكة واحدة بقصد تسهيل تبادل المعلومات والبيانات بين جميع الفروع، و تسمى هذه الشبكة بالشبكة الداخلية الخاصة، ويمكن أن يقوم البنك بإنشاء شبكة خاصة افتراضية وهي عبارة عن قناة اتصال مشفرة تقام من خلال شبكة غير آمنة مثل الانترنت، وتكون هذه الشبكة الافتراضية في العادة رابطة بين شركتين أو موقعين لتشفير جميع الرسائل المتبادلة بينها.[1]

المطلب الثالث: الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا

الفرع الأول: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني

في الجزائر في إطار المجهودات المبذولة لمكافحة جائحة كورونا و التدابير الوقائية قامت مؤسسة بريد الجزائر في نهاية شهر مارس 2020 وضع تحت تصرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين نهائيات دفع إلكتروني مجانا لمدة شهرين، وذلك استكمالا للمجهودات المبذولة لتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر، مع منح الأولوية للتجار المتواجدين بالولايات المعنية بالحجر الصحي، مع مجانية كل الخدمات المتعلقة بهذا الجهاز لمدة شهرين (خدمات الاشتراك، الاتصال

[1] - هداية بوعزة ويوسف فتيحة، مرجع سابق، ص 35.

بالأنترنت، التثبيت والتشغيل، التكوين في طريقة الاستعمال وكذا الصيانة إضافة الى تزويدهم ب 20 حزمة من أوراق الطبع)(2020 .(Algérie Poste ويمكن هذا الجهاز حاملي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر(Gold) وكذا بطاقة ما بين البنوك (CIB) من تسديد مشترياتهم من المنتجات والخدمات إلكترونيا لدى المتعاملين المزودين بهذا الجهاز بما يسمح من التقليل من مخاطر تداول السيولة النقدية والتنقل إلى مكاتب البريد وكذا الوكالات البنكية لسحب الأموال في ظل هذه الجائحة.

ويوضح الجدول الموالي تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر سبتمبر من سنة 2020.

الجدول 04: تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال 2016-2020

السنوات	2016	2017	2018	2019	سبتمبر 2020
عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة	5.049	11.985	15.397	23.762	31.807

المصدر: كرغلي أسماء وبلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكتروني- مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد، 25، مارس 2021، ص 376.

من خلال الجدول، يظهر أن عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة في الجزائر عرف ارتفاعا منذ سنة 2016، حيث بلغ 5.049 جهاز في تلك السنة، ليستمر هذا العدد في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها ويبلغ 23.762 سنة 2019، في حين بلغ 31.807 في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2020.

ويوضح الجدول الموالي تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية سبتمبر من سنة 2020:

الجدول 05: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر 2016-2020

السنوات	العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني	المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيا الدفع الإلكتروني (دج)
2016	65.501	444.508.902.40
2017	122.694	861.775.368.90
2018	190.898	1.335.334.130.76
2019	274.624	1.916.994.721.11
2020	358.182	2.434.721.247.97

كرغلي أسماء وبلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 376.

شهدت عمليات الدفع غير نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، حيث بلغت 65.501 عملية سنة 2016، واستمر هذا العدد في الارتفاع في السنوات التي تلتها ليبلغ 274.624 عملية دفع إلكتروني سنة 2019، فيما بلغ عدد العمليات التي تم إجراؤها من جانفي 2020 إلى سبتمبر من نفس السنة 358.182 عملية، وهي الفترة التي شهدت انتشار فيروس كورونا وتطبيق إجراءات الحجر الصحي.

أما عن المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع غير هذا الجهاز فقد عرف أيضا ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ أكثر من 444.5 مليون دينار جزائري سنة 2016 واستمر في الارتفاع في السنوات الموالية ليبلغ أكثر من 1.9 مليار دينار جزائري سنة 2019، في حين بلغ أكثر من 2.4 . مليار دينار جزائري في الفترة من جانفي إلى سبتمبر من سنة 2020 ويوضح الجدول الموالي تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من شهر جانفي 2020 إلى غاية سبتمبر من نفس السنة2020.

الجدول 06: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني جانفي - سبتمبر 2020

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
عدد العمليات	36.196	36.293	27.399	19.590	19.867	29.479	44.782	64.031	80.545

كرغلي أسماء وبلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 376.

من خلال الدول بعين ما يلي:

عرف عدد عمليات الدفع عبر غاليات الدفع الالكتروني في الجزائر في بداية سنة 2020 ارتفاعا، حيث انتقل هذا العدد من 31.196 عملية في جانفي إلى 36.293 عملية في شهر فيفري، لينخفض بعدها في الشهور التي تلتها، حيث بلغ 27.399 عملية في شهر مارس واستمر هذا العدد في الانخفاض في شهر أفريل ليبلغ 19.390 عملية، ثم عاد للارتفاع بعدها واستمر في الارتفاع لبلغ 80.545 SOL 31.8 ,2020 20 عملية في شهر سبتمبر بلغ المعدل الشهري لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر منذ بداية جائحة كورونا وتطبيق إجراءات الحجر الصحي (من مارس 2020 إلى سبتمبر من نفس السنة) 40.813 عملية شهريا، وقد شهد ارتفاعا مقارنة بسنة 2019 حيث بلغ هذا المعدل 22,855 عملية شهريا.

الفرع الثاني: تطور عمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر

تم إطلاق نظام الدفع عبر الأنترنت في الجزائر في أكتوبر 2016، الذي يمكن حاملي بطاقة ما بين البنوك (CIB) أو البطاقة الذهبية البريد الجزائر (GOLD) من دفع قيمة الفواتير وكذا الخدمات عبر الأنترنت على المواقع الإلكترونية المعتمدة، و قد تم توفير خدمات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في البداية الكبار المفوترين مثل الخطوط الجوية الجزائرية، متعاملي الهاتف النقال والثابت، شركة توزيع الكهرباء والغاز، شركات توزيع المياه وشركات التأمين ويعتزم تعميمها مستقبلا على جميع متعاملي الخدمات، وفي نهاية سبتمبر 2020 بلغ عدد انتحار المشتركين في نظام الدفع عبر الانترنت 53 مشترك، وتمكن هذه الخدمة الحاملين للبطاقات البنكية و (CIB)كذا البطاقات الذهبية لويد الجزائر (GOLD) من الدفع عبر الأنترنت بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات عن بعد، وقد بلغ العدد الإجمالي للمعاملات 3.369,892عملية منذ إطلاق هذه الخدمة إلى غاية سبتمبر.

ويوضح الجدول الموالي تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر سبتمبر من سنة 2020:

الجدول 07: تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية شهر سبتمبر 2020 حسب القطاع

القطاع	2016	2017	2018	2019	جانفي- سبتمبر 2020
الاتصالات	6.536	87.286	138.495	141.552	2.671.487
النقل	338	5.677	871	6.292	8.778
التأمينات	51	2.467	6.439	8.342	4.115
الماء والغاز	391	12.414	29722	38.806	57.340
خدمات إدارية	0	0	1.455	2.432	2.287
خدمات أخرى	0	0	0	5.065	131.082
بيع منتجات	0	0	0	0	131
مجموع العمليات	7.366	107.844	176.982	202.480	2.875.220
مبلغ العمليات ب دج	**15.009.842.02**	**267.993.423.4**	**323.592.583.28**	**503.870.361.61**	**3.506.653.973.10**

كرغلي أسماء وبلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 377.

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

- شهدت عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، حيث بلغت 7.366 عملية سنة 2016 لتستمر في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة لتبلغ 202,480 عملية سنة 2019، بينما عرفت هذه العمليات خلال الأشهر التسعة الأولى فقط من سنة 2020 قفزة نوعية وبلغت ما يقارب من 2.9 مليون عملية، أي بزيادة تفوق ثلاثة عشر مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك تزامنا مع انتشار فيروس كورونا؛

- تتعلق عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر بالقطاعات التالية: قطاع الاتصالات، قطاع النقل، قطاع التأمينات، قطاع الماء والغاز، الخدمات الإدارية، مقدمو الخدمات، وكذا بيع بعض المنتجات؛

– سجلت أعلى نسبة من عمليات الدفع الإلكتروني خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2020 في قطاع الاتصالات (الصالات الجزائر، موبيليس، حيزي وأوريدو) التي بلغت وحدها ما يقارب 2.7 مليون عملية ما نسبته 93 % من إجمالي العمليات خلال هذه الفترة، وتتعلق هذه العمليات بدفع فواتير الهاتف، تسديد اشتراكات الأنترنت، تعبئة رصيد الهاتف عبر الأنترنت؛

– أما عن المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر فقد عرف أيضا ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016، حيث بلغ أكثر من 15 مليون دينار جزائري سنة 2016 واستمر في الارتفاع في السنوات الموالية البلغ أكثر من 503.87 مليون دينار جزائري سنة 2019، ليعرف بعدها قفزة نوعية ويبلغ أكثر من 3.5 مليار دينار جزائري.

ويوضح الجدول الموالي تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر من شهر جانفي 2020 إلى غاية شهر سبتمبر من نفس السنة

الجدول 05: تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
عدد العمليات	112.167	105.385	186.897	323.945	420.957	378.683	444.480	445.281	457.497

المصدر: كرغلي أسماء وبلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 378.

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

عرفت عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت ارتفاعا منذ بداية انتشار جائحة كورونا في الجزائر وتطبيق إجراءات الحجر الصحي الذي تزامن مع شهر مارس 2020 مقارنة بالأشهر التي سبقتها، حيث بلغ عدد العمليات 105.385 عملية في شهر فيفري ليرتفع إلى 186.897 عملية في شهر مارس، ليستمر هذا العدد في الارتفاع في الشهور التي تلتها لتبلغ 420.957 عملية في شهر ماي، بينما انخفض عدد العمليات قليلا في شهر جوان ثم عاد للارتفاع في الشهور الموالية ليبلغ 457.497 عملية في شهر سبتمبر؛

بلغ المعدل الشهري لعمليات الدفع الالكتروني عبر الأنترنت في الجزائر منذ بداية الجائحة وتطبيق إجراءات الحجر الصحي (من مارس 2020 إلى سبتمبر من نفس السنة) 379.667 عملية شهريا، بعدما كان 16,873 عملية شهريا سنة 2019، أي تضاعف بأكثر من 22 مرة،

ونفسر ذلك بأن الإجراءات التقييدية التي تم فرضها في هذه الفترة للحد من انتشار الفيروس بالإضافة إلى الخوف من العدوى دفعت الجزائريين الى اللجوء الى الدفع عبر الانترنت بدلا من الدفع النقدي.

خلاصة:

أطلقت الجزائر خدمات الدفع الإلكتروني سنة 2016 في إطار رقمنة الإدارات والمؤسسات ومتطلبات الإدارة الإلكترونية، حيث سجلت عددا من العمليات البنكية على مستولا البنوك وكذا العمليات على البطاقة الذهبية بالنسبة لبرد الجزائر، وارتفعت هذه العمليات مع جائحة كورونا، و تتعلق عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر بالقطاعات التالية: قطاع الاتصالات، قطاع النقل، قطاع التأمينات، قطاع الماء والغاز، الخدمات الإدارية، مقدمو الخدمات، وكذا بيع بعض المنتجات، ورغم الجهود المبذولة لا يزال هناك معيقات لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر تتعلق بالتشريعات، والسياسة الاقتصادية للدولة والأهم من ذلك هو نظرة العملاء وعدم الثقة في هاته الوسائل بل وفي البنوك بحد ذاتها.

الخـــاتمــة

الخاتمة:

لقد مكنت وسائل الدفع الالكترونية من الحد من بعض العراقيل والمشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية، حيث يتم تسيير هذه الوسائل الالكترونية عبر قنوات بنكية التي تعد كاستراتيجية توزيع الخدمات البنكية والتي يتم التعامل بها من خلال نقاط خدمات متعددة مثل الوكالة :وهي قناة تقليدية، وشبابيك السحب للأوراق النقدية **GAB** و الموزعات الآلية للأوراق النقدية **DAB** ، التي تسمح بأداء الخدمات الكلاسيكية سحب النقود، معاينة الرصيد، طبع وكشف الحسابات، طلب دفتر الشيكات، كذا نهايات الدفع الالكترونية **TPE** وذلك من خلال توفير إمكانية القيام بعمليات الدفع المباشر وذلك دون الحاجة لحمل السيولة النقدية، أما في إطار عصرنة الخدمات المصرفية تم ظهور ما يعرف بالبطاقات البنكية **CIB** ، وهي وسيلة حديثة الدفع قد وجدت مكانها داخل الساحة البنكية وهذا راجع للجهود التي تبذلها الدولة بالنهوض بهذه الوظيفة النقدية من خلال إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك **SATIM** بغرض الاستجابة لمتطلبات البنوك وهذه الخطوة أساسية لتحديث القطاع المالي والمصرفي.

مس التطور المستمر في تقنيات البنكية الحديثة العديد من القطاعات، حيث شهد قطاع الخدمات في الجزائر التوجه إلى اعتماد خدمة الدفع الإلكتروني من خلال دفع فواتير سواء الكهرباء أو النقل، التأمين، وغير من الخدمات، إذ أصبح بمقدور كل شخص حامل لبطاقة دفع إلكترونية سواء الذهبية التي تصدر عن بريد الجزائر أو بطاقة دفع ما بين البنوك بنوعيها الاستفادة من هذه الخدمة.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية 01: والتي تنص على "تتمثل أهم وسائل الدفع الإلكتروني المعمول بها في الجزائر البطاقة الذهبية التابعة لمؤسسة بريد الجزائر"؛

صحة هذه الفرضية فقد أطلقت خدمة الدفع الإلكتروني ابتداء من سنة 2016 في إطار الإدارة الإلكترونية.

الفرضية 02: والتي تنص على أن " خلال جائحة كورونا تم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وذلك من أجل احترام التباعد لسلامة المتعاملين".

صحة هذه الفرضية لأنه ومن خلال تتبع العمل بوسائل الدفع الإلكتروني منذ 20165 لاحظنا تزايد العمل بهذه الوسائل من أجل الحفاظ على سلامة المتعاملين وتجنب التزاحم أمام البنوك.

ثانيا: النتائج العامة

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

- كان لجائحة كورونا تأثيرا ايجابيا على عمليات الدفع الالكتروني التي عرفت ارتفاعا في ظل هاته الجائحة مقارنة بفترات سابقة، حيث ساعدت هذه الجائحة في توجيه العملاء نحو الدفع الالكتروني لأنه يساهم في الحد من تداول الاوراق النقدية والعملات المعدنية التي قد تحمل الفيروس، أي التقليل من خطر العدوى عبر هذه الأخيرة من جهة، كما يساهم في التقليل من تنقل الأفراد والتقليل من الاكتظاظ في الوكالات البنكية مما يخفض من خطر العدوى بين الافراد من جهة أخرى؛
- رافق تفشي جائحة كورونا زيادة إقبال الجزائريين على خدمات الدفع الالكتروني المتاحة في الجزائر المتمثلة في الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني وكذا عبر الانترنت، فقد أظهرت الاحصائيات حصول قفزة نوعية في عدد العمليات التي تم إجراؤها في فترة انتشار فيروس كورونا، لا سيما عمليات الدفع عبر الانترنت التي عرفت ارتفاعا كبيرا للمرة الأولى منذ طرحها، وذلك بسبب الإجراءات التقييدية التي تم فرضها في هذه الفترة للحد من انتشار الفيروس بالإضافة الى الخوف من العدوى؛
- العبث بالمعلومات الإلكترونية هو من أهم المخاطر الناتجة من استخدام الانترنت في المجال البنكي؛
- بدأ اهتمام المشرع الجزائري مؤخرا بموضوع الخصوصية وأمن وسرية المعلومات المتداولة إلكترونيا، والدليل على ذلك إصداره لقانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين وكذلك تنظيمه للتجارة الإلكترونية وحمايتها ضد أية محاولة للعبث فيها.

- على الرغم من الجهود المبذولة لتحديث النظام المالي والمصرفي الجزائري إلا أنه لم يرقى لمستوى التحديات المطلوبة، حيث لا يزال هناك بعض النقائص التي تعاني منها المنظومة المالية والمصرفية في مجال تقديم الخدمة وتحسين، فقد انحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية التي لازالت في البداية رغم كل البرامج المعدة التي لم تطبق بعد، فالتطور النقدي في الجزائر يسير بصورة تدريجية وبطيئة نظراً للعوائق التي تقف في وجه هذا التطور سواء كانت عقبات تقنية، بشرية، مالية أو قانونية.
- –ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت قفزة في الحياة الاجتماعية وأدت إلى ظهور اقتصاد جديد ؛
- أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الالكتروني إلى الضغط على البنوك لإيجاد أليات جديدة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الالكترونية للمحافظة على العملاء و جذب عملاء جدد؛
- ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على القيام بالخدمات المصرفية الالكترونية التي تتلاءم مع تطورات العصر من حيث السرعة والفعالية التي يوفرها له؛
- تسبب ظهور وسائل الدفع الالكترونية في انخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية، حيث سمح ذلك باختصار الوقت والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي و البشري، لكن ظهورها لم يؤدي إلى اختفاء ولا إلى زوالها و قد لا يحدث ذلك على المدى القصير .
- غياب الثقافة النقدية والثقافة التي تتعلق بكل ما هو تكنولوجي لدى الجمهور الجزائري ينقص من عزيمة الجهات المعنية بنقل التكنولوجيات الحديثة للمصارف الجزائرية؛
- لم تعتبر وسائل الدفع الالكترونية الحل المثالي والبديل للمشاكل المطروحة من قبل وسائل الدفع التقليدية، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل جديدة التي تخص الجرائم الالكترونية؛

- رغم كل ما تبذله الجزائر من جهود لترقى بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا بتبني كل ما تعلق بالصيرفة الالكترونية إلا أنها لا تزال في بداياتها الأولى نحو هذا التطور ولم تصل بعد لمستوى يسمح لها بمنافسة البنوك الكبرى في مجال التكنولوجيا المصرفية :.

ثالثا: التوصيات

انطلاقا من نتائج الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات وهي كما يلي

- ضرورة تطوير قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- ضرورة استفادة الجزائر من التكنولوجيات المصرفية الحديثة ومواكبة التطورات الحاصلة خاصة ما تعلق بعصرنة الخدمات؛
- لابد من زيادة الإنفاق في مجال التكنولوجيات الحديثة، والتوسع أكثر فأكثر في شبكة الانترنت و زيادة سرعة تدفقها؛
- ضرورة تفعيل مشروع الصيرفة الالكترونية للجهاز المصرفي الجزائري و بناء اقتصاد رفعي وذلك من أجل تعزيز الشفافية في التعامل؛
- ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في الأوضاع المصرفية؛

آفاق البحث:

- سبل تطوير وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
- قياس جوة الخدمة المصرفية في البنوك الإلكترونية؛
- متطلبات التحول إلى الصيرفة والبنوك الإلكترونية

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجـــــع:

أولا: الكتب

1. جلال عابدة الشوري وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر 2008.
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.
3. عبد الله حسابه الاقتصاد المصري، مؤسسة شباب الجامعة النشر، الاسكندرية، مصر، 2008.
4. على محمد أبو العزم التجارة الالكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2008.
5. محمد عبد حسين الطائي التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة، ط01، عمان، 2010.
6. مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.

ثانيا: المذكرات

1. زهم راوش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010/2011.
2. سلطاني خديجة، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة السكرة، 2012/2013.
3. سماح شعور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر– واقع وتحديات، مذكرة مقدمة صممي متطلبات ماستر اكاديمي، شعبة علوم تجارية تخصص تمويل مصرف، جامعة تبسة، دفعة 2016.
4. سماح مهوب، الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير، فرم بنوك وتأمينات جامعة مسوري قسنطينة، 2005/2004.
5. سماعيلي عيسى وبلهول خيرة، أثر متطلبات الإدارة الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية–دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA تيارت/الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد31،12/02/ 2021.

6. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2007.
7. عبد القادر تريش– التحرير المصرف ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في لعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.
8. عبد القادر ديوش، انعكاسات سياسة التحرير المحرق على البنوك الجزائرية استراتيجية عمل البنوك لمواجهتها، مذكرة ماجيستر جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2001/2000.
9. عبير بن صالح، دور وسائل الدفع الالكترونية، في عمليات تبييض الأموال، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نال شهادة ماستر اكاديمي، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم، 2015/2016.
10. العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2011.

ثالثا: المجلات الدورية

1. إبراهيم فوزي بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة التولي الشعبي الجزائي، جامعة الجزائر، 2007/2006.
2. خولة قميش ووجويدة بلعة، وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر، مجلة إدارة المغرب للمنظمات، المجلد 05، العدد 01، ديسمبر 2021.
3. زبير عياش، بوكحيل نسيم، تطوير وعصرية الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة حالة الجزائر"، مجلة مولات للبحوث والدراسات العدد الخامس، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 25 جوان 2017.
4. عريوة محاد ومحمد خاوي، واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017.
5. عمارة مسعودة وعباس راضية، الدفع الإلكتروني في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02،أفريل 2022.
6. نادية طاهير، الدفع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا–الجزائر نموذجا، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021، جامعة الوادي.

7. هداية بوعزة ويوسف فتيحة، الحماية التقنية للمعلومات ودورها في تأمين نظام الدفع الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 03، العدد04، ديسمبر 2018.

رابعا: القوانين

1. الجريدة الرسمية، العدد 64، المعدل بموجب الامر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26، الجريدة الرسمية العدد 50.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ة محمد بوضياف بالمسيلة

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: [illegible] المولود(ة) بتاريخ: 1994/12/03 ب: [illegible]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 1257 الصادرة بتاريخ: 2014/12/24 عن: [illegible]

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور الرقمنة في الحد من الاحتيال في الجزائر واقع وآفاق

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/27

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

ة محمد بوضياف بالمسيلة
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): [illegible] المولود(ة) بتاريخ: 1995/01/30 ب: [illegible]

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: [illegible] الصادرة بتاريخ: 2021/02/23 عن: [illegible]

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقود وبنوك خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" : دور تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر واقع وآفاق

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/27

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالدفع الإلكتروني وكذا الأهمية التي يكتسبها في القطاع المالي والمصرفي وكذا في إجراء المعاملات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصاديين، كما هدفت إلى محاولة تشخيص واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2016-2020 وذلك من خلال التطرق إلى بيئة المنظومة المصرفية الجزائرية وتحليل مختلف الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المصرفي والمعاملات بهاته الوسائل.

وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتحديث النظام المالي والمصرفي الجزائري إلا أنه لم يرقى لمستوى التحديات المطلوبة، حيث لا يزال هناك بعض النقائص التي تعاني منها المنظومة المالية والمصرفية في مجال تقديم الخدمة وتحسين، فقد انحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية التي لازالت في البداية رغم كل البرامج المعدة التي لم تطبق بعد، فالتطور النقدي في الجزائر يسير بصورة تدريجية وبطيئة نظراً للعوائق التي تقف في وجه هذا التطور سواء كانت عقبات تقنية، بشرية، مالية أو قانونية.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، النظام المصرفي، وسائل الدفع الإلكترونية، البطاقة البنكية.

Abstract:

This study aimed at briefing the concepts related to electronic payment, as well as the importance it acquires in the financial and banking sector, as well as in conducting economic transactions between economic agents. Algerian banking and analysis of various figures and statistics related to the banking sector and transactions by these means.

Finally, the study concluded that despite the efforts made to modernize the Algerian financial and banking system, it did not rise to the required challenges, as there are still some deficiencies that the financial and banking system suffers from in the field of service provision and improvement. The scope of its dealings was limited to some bank cards. Which is still at the beginning despite all the prepared programs that have not yet been implemented. Monetary development in Algeria is progressing gradually and slowly due to the obstacles that stand in the way of this development, whether they are technical, human, financial or legal obstacles.

Keywords: electronic payment, banking system, electronic payment methods, bank card.